



تقرير عن أنشطة الدراسة الأولية (2016)

14 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

فلسطين

التاريخ الإجرائي

109- الحالة في فلسطين قيد الدراسة الأولية منذ 16 كانون الثاني/يناير 2015.¹⁵

110- وتلقى المكتب أكثر من 86 بلاغا عملا بالمادة 15 فيما يتعلق بجرائم يزعم ارتكابها منذ 13 حزيران/يونيه 2014 في هذه الحالة.

المسائل الأولية المتصلة بالاختصاص

111- في 1 كانون الثاني/يناير 2015، قدمت حكومة فلسطين إعلانا قبلت فيه اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المزعوم ارتكابها "في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/يونيه 2014". وفي 2 كانون الثاني/يناير 2015، انضمت حكومة فلسطين إلى نظام روما الأساسي بإيداع صك انضمامها لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ودخل نظام روما الأساسي حيز النفاذ فيما يخص دولة فلسطين في 1 نيسان/أبريل 2015.

معلومات سياقية أساسية

غزة

112- نتيجة لحرب الأيام الستة في عام 1967، سيطرت إسرائيل على أرض غزة. وفي أيلول/سبتمبر 2005، أكملت إسرائيل انسحابها الأحادي الجانب من غزة، بما في ذلك تفكيك مستوطناتها وسحب قواتها. وما فتئت إسرائيل تتمسك بأنها، عقب فك الارتباط في عام 2005، لم تعد السلطة القائمة بالاحتلال في غزة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن القول إن إسرائيل لا تزال مع ذلك السلطة القائمة بالاحتلال نتيجة لنطاق ودرجة السيطرة التي ما برحت تحتفظ بها على أرض غزة - وهو موقف سبق للمكتب أن وضعه في اعتباره في سياق الدراسة الأولية للحالة المحالة من حكومة اتحاد جزر القمر.¹⁶

¹⁵ - المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، تفتتح دراسة أولية للحالة في فلسطين، 16 كانون الثاني/يناير 2015.

¹⁶ - راجع: المحكمة الجنائية الدولية - مكتب المدعي العام، تقرير أُعدَّ عملا بالمادة 53(1) بشأن الحالة الخاصة بالسفن المسجلة في جزر القمر واليونان وكمبوديا، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، الفقرات 25-29.

113- وفي أعقاب انتصار حماس الانتخابي في عام 2006 وتمديد نطاق السيطرة في عام 2007، بات الإقليم مسرحاً لأعمال عدائية دورية بين إسرائيل وحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة التي تمارس نشاطها في غزة.

114- وفي الآونة الأخيرة، تأثرت المنطقة بموجة جديدة من الأعمال العدائية، التي غالباً ما يُشار إليها بنزاع غزة لعام 2014. وفي 7 تموز/يوليه 2014، شنت إسرائيل عملية "الجرف الصامد"، التي استمرت لمدة 51 يوماً. وكان الهدف المعلن للعملية هو تعطيل القدرات العسكرية لحماس وغيرها من الجماعات التي تمارس نشاطها في غزة، وإبطال فاعلية شبكتها من الأنفاق الممتدة عبر الحدود، ووقف هجماتها بالصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل. وتألّفت العملية من ثلاث مراحل: فبعد مرحلة أولية ركزت على الضربات الجوية، شنت إسرائيل عملية برية في 17 تموز/يوليه 2014، تلتها مرحلة ثالثة من العملية انطلقت في 5 آب/أغسطس اتسمت بالتناوب بين وقف إطلاق النار والضربات الجوية. وانتهت الأعمال العدائية في 26 آب/أغسطس 2014 مع اتفاق الجانبين على وقف غير مشروط لإطلاق النار.

115- ومنذ ذلك الحين، أجرت مختلف الهيئات الوطنية والدولية، أو هي بصدد إجراء تحريات و/أو تحقيقات في الحوادث التي وقعت خلال نزاع غزة لعام 2014، ومنها، على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، ومجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق في بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة في الفترة من 8 تموز/يوليه 2014 حتى 26 آب/أغسطس 2014، والمدعي العام العسكري لقوات الدفاع الإسرائيلية (إلى جانب الآلية العامة للموظفين لتقييمات تقصي الحقائق)، واللجنة الوطنية الفلسطينية المستقلة (التي أنشئت في تموز/يوليه 2015 بموجب المرسوم الرئاسي من أجل التحقيق في الجرائم التي وقعت في أثناء النزاع).

الضفة الغربية والقدس الشرقية

116- نتيجةً لحرب الأيام الستة في عام 1967، سيطرت إسرائيل على أرض الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبعد ذلك بوقت قصير، سنت إسرائيل قوانين وأصدرت أوامر تؤدي عملياً إلى تمديد نطاق تطبيق القانون الإسرائيلي واختصاصها القضائي وإدارتها على القدس الشرقية. وفي 30 تموز/يوليه 1980، أقر الكنيست، وهو البرلمان الإسرائيلي، "قانوناً أساسياً" جعل بموجبه من مدينة القدس العاصمة "الكاملة والموحدة" لإسرائيل. وقد اعتبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وجهات أخرى، أن ضم القدس الشرقية يشكل انتهاكاً للقاعدة الآمرة التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية.

117- وعملاً باتفاقات أوسلو لعام 1993-1995، تعترف منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل كل منهما بالآخر رسمياً، في إطار التزامهما بمحادثات السلام واتفاقهما على التسليم التدريجي لبعض المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية (أو السلطة الفلسطينية). وبموجب الاتفاق المؤقت لعام 1995، قُسمت الضفة

الغربية إلى مناطق إدارية ثلاث (المنطقة ألف- وتكون فيها السيطرة المدنية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية؛ والمنطقة باء- وتكون فيها السيطرة المدنية للفلسطينيين، بينما تكون السيطرة الأمنية إسرائيلية-فلسطينية مشتركة؛ والمنطقة جيم- وتكون فيها السيطرة المدنية والأمنية الكاملة لإسرائيل).

118- وتوقفت محادثات السلام بين الطرفين في عام 1995 وتبعها على مر السنين عدد من المفاوضات بما فيها مؤتمر قمة كامب ديفيد في عام 2000، وخريطة الطريق للسلام في 2003/2002، إضافةً إلى محادثات السلام المتقطعة والمبادرات ذات الصلة بما منذ عام 2007. وحتى الآن، لم يجر التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، ولا يزال عدد من المسائل دون حل، بما في ذلك ترسيم الحدود والأمن، وحقوق المياه، والسيطرة على مدينة القدس، والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واللاجئون، وحرية حركة الفلسطينيين.

الجرائم المزعومة

119- لا يخل الموجز التالي للجرائم المزعومة بما يقرره المكتب في ما بعد بشأن ممارسة المحكمة لاختصاص المكاني أو الشخصي. وينبغي ألا يُنظر إليه على أنه يشير صراحة أو ضمناً إلى أي تكييف قانوني خاص أو بت محدد في الوقائع في ما يتصل بالسلوك المزعوم ارتكابه. وكذلك، لا يخل الموجز الوارد أدناه باحتمال وقوف المكتب على أي جرائم مزعومة أخرى في سياق ما يجريه من تحليل متواصل.

النزاع في غزة

120- أدى النزاع الذي دار في غزة في الفترة من 7 تموز/يوليه حتى 26 آب/أغسطس 2014 إلى سقوط عدد كبير من القتلى بين المدنيين، وإلحاق أضرار بالغة بمبانٍ مدنية وبنى تحتية أو تدميرها بالكامل، وتشريد جماعي. ووفقاً لمصادر متعددة، قُتل أكثر من 2 000 فلسطيني، من بينهم أكثر من 1 000 مدني حسب الادعاءات، ووفقاً للتقارير أصيب ما يزيد على 70 إسرائيلياً، بينهم ستة مدنيين، بينما جرح أكثر من 11 000 فلسطيني وما يصل إلى 1 600 إسرائيلي، نتيجةً للأعمال العدائية. وتتفاوت الأعداد المبلغ عنها من مختلف المصادر بشأن إجمالي عدد القتلى، ونسبة القتلى في صفوف المدنيين إلى نسبتهم في صفوف المقاتلين، ونسبة القتلى في صفوف المدنيين الناجمة بصفة عرضية عن استهداف الأهداف العسكرية.

121- وأفادت التقارير أن النزاع خلف أيضاً أثراً بالغاً على الأطفال، على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، ورد أن أكثر من 500 طفل قد قتلوا، بينما جرح أكثر من 3 000 طفل فلسطيني ونحو 270 طفل إسرائيلي خلال النزاع. وإضافةً إلى ذلك، أبلغ عن العديد من حالات تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة الفلسطينية.

122- وثمة مزاعم تفيد ارتكاب جميع الأطراف جرائم خلال النزاع الذي استمر لمدة 51 يوماً.

الجرائم المزعومة ارتكبتها على يد الجماعات المسلحة الفلسطينية:

123- الهجمات المزعومة على المدنيين: خلال النزاع الذي دار عام 2014، يُزعم أن الجماعات المسلحة الفلسطينية أطلقت حوالي 4 881 صاروخا و1 753 قذيفة هاون باتجاه إسرائيل، بما في ذلك المناطق المدنية. وشنت غالبية هذه الهجمات على المناطق القريبة من غزة في إسرائيل، ولكن ورد أن مناطق أخرى استهدفت أيضا، مثل تل أبيب وديمونة. وتفيد التقارير بأن بعض الهجمات أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بأعيان مدنية في إسرائيل. وإضافة إلى الإصابة والتشريد الناجمين عن الهجمات بالهاون والصواريخ التي شنتها الجماعات المسلحة الفلسطينية، أفادت التقارير بأن المدنيين الإسرائيليين عانوا أيضا من أضرار عاطفية وصدمة نفسية نتيجة للعيش تحت تهديد وخوف مستمرين من الهجمات. ويُزعم أن الجماعات المسلحة الفلسطينية أطلقت أيضا عددا معينا من الصواريخ التي لم تصل إلى مداها وسقطت داخل غزة، مما تسبب في إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بأعيان مدنية.

124- الاستخدام المزعوم للأشخاص المحميين كدروع: يُزعم أن الجماعات المسلحة الفلسطينية شنت هجمات من المناطق والمباني نفسها التي كان بها مدنيون في ذلك الوقت أو بالقرب منها. فعلى سبيل المثال، يُزعم أن هجمات شنت من المناطق والمنازل السكنية والمستشفيات والمدارس (بما في ذلك مدارس الأونروا) والفنادق والمباني المخصصة للأغراض الدينية أو في المناطق المجاورة لها مباشرةً. وبالمثل، يزعم أيضا أن الجماعات المسلحة الفلسطينية استخدمت هذه المباني لأغراض عسكرية أخرى، مثل تخزين الأسلحة والذخائر، وكمدخل للأنفاق، وكمراكز للقيادة والسيطرة. ويزعم أن الجماعات المسلحة الفلسطينية شاركت في هذا السلوك لحماية عملياتها العسكرية وأماكنها من الهجوم.

125- ادعاءات إساءة معاملة الأشخاص المتهمين بالتعاون مع إسرائيل: زُعم أن أعضاء كتائب القسام وأعضاء قوات الأمن الداخلي التابعة لحماس أخضعوا ما لا يقل عن 20 مدنيا فلسطينيا اتهموهم بالتعاون مع إسرائيل لمستوى خطير من إساءة المعاملة، وهؤلاء أُعدموا لاحقا (وبعضهم أُعدم علنا) في مناسبات منفصلة في الفترة بين 5 و23 آب/أغسطس 2014.

الجرائم المزعومة ارتكابها على يد جيش الدفاع الإسرائيلي

126- الهجمات المزعومة على المباني السكنية والمدنيين: ثمة مزاعم تفيد أن قوات الدفاع الإسرائيلية نفذت العديد من الضربات الجوية على مبان سكنية، مما أدى في بعض الحالات إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بمنازل الأسر وغيرها من المباني السكنية أو تدميرها بالكامل. وتفيد التقارير أن من بين المناطق المتضررة البارزة حي الشجاعية وخان يونس وخزاعة. ويُزعم أيضا أنه خلال عملية برية في خزاعة، أُطلقت النيران، في بعض الحوادث المبلغ عنها، على مدنيين في أثناء محاولتهم مغادرة المنطقة، وتعرض آخرون لدرجة خطيرة من إساءة المعاملة في أثناء احتجاز قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لهم. وإضافة إلى ذلك، في الفترة من 1 إلى 4 آب/أغسطس 2014، ورد أن قصف قوات الدفاع الإسرائيلية الهائل لمنطقة رفح تسبب في سقوط أكثر من مئة قتيل في صفوف المدنيين.

127- الهجمات المزعومة على المنشآت الطبية والموظفين الطبيين: ثمة مزاعم تفيد تعرض منشآت طبية وسيارات إسعاف وموظفين طبيين أحيانا لهجوم أو إطلاق نيران من جانب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي خلال الأعمال العدائية، سواء نتيجة

لاستهدافهم مباشرةً حسبما ورد أو بسبب قربهم من الأهداف العسكرية، مما أسفر، في بعض الحالات، عن إلحاق أضرار بالغة، إضافةً إلى سقوط قتلى في صفوف الموظفين والمرضى على حد سواء.

128- المجمات المزعومة على مدارس الأونروا: تفيد التقارير أن ست مدارس تابعة للأونروا، تعمل كملاجئ مخصصة للطوارئ في أثناء النزاع، فُصفت بمقدوفات، يُزعم أن قوات الدفاع الإسرائيلية هي من أطلقها، مما أسفر عن إلحاق أضرار بالمباني وكذلك وقوع إصابات وقتلى، في بعض الحالات، في صفوف المقيمين وغيرهم ممن كانوا في الملاجئ.

129- المجمات المزعومة على الأعيان المدنية والبنى التحتية الأخرى: بينما كان النزاع دائراً، لحقت بأعيان مدنية وبنى تحتية أخرى عديدة (مثل مرافق المياه والصرف الصحي ومحطة توليد الكهرباء في غزة والحقول الزراعية والمساحد والمؤسسات التعليمية) أضرار بالغة أيضاً أو تعرضت للتدمير حسب الادعاءات، وورد في التقارير أن مردّ ذلك إلى قربها من المواقع المستهدفة أو نتيجةً لهجمات مباشرة من جيش الدفاع الإسرائيلي.

الضفة الغربية والقدس الشرقية

130- أنشطة الاستيطان المزعومة: يُدعى أن الحكومة الإسرائيلية قادت وشاركت مباشرة في تخطيط مستوطنات على أرض الضفة الغربية و/أو بنائها وتنميتها وتوطيدها وتشجيعها. وتفيد التقارير أن نشأة هذا النشاط الاستيطاني واستمراره نتيجة لتنفيذ مجموعة من السياسات والقوانين والتدابير المادية. ويُزعم أن تلك الأنشطة تشمل التخطيط والإذن بالتوسع في المستوطنات أو أعمال التشييد الجديدة في المستوطنات القائمة، بما في ذلك تقنين وضع الإنشاءات المشيدة دون إذن من السلطات الإسرائيلية (وهي ما تسمى البؤر الاستيطانية)؛ ومصادرة الأراضي والاستيلاء عليها؛ وعمليات هدم الممتلكات الفلسطينية وطرده المقيمين؛ والاستخدام التمييزي للبنى التحتية والموارد الأساسية، مثل المياه والتربة والمراعي والأسواق؛ وفرض أشكال أخرى من القيود على حركة الفلسطينيين وتنقلهم؛ ووضع مخطط لتقديم الدعم والحوافز لتشجيع الهجرة إلى المستوطنات وتعزيز تنميتها الاقتصادية.

131- ووفقاً للبيانات الرسمية الإسرائيلية، أُعلن، في عام 2015، ضمّ ما مجموعه أكثر من 62 000 دونم (أو 15 300 فدان) من أراضي الضفة الغربية إلى "أراضي الدولة"، أي الأراضي المملوكة لدولة إسرائيل، ويُقال إنه أكبر عملية ضمّ منذ عام 2005. وإضافةً إلى ذلك، وفقاً للبيانات التي نشرتها منظمة السلام الآن، وهي منظمة غير حكومية، في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس 2016، طرحت السلطات الإسرائيلية، حسبما ورد، خططاً لإنشاء ما مجموعه 2 623 وحدة جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما فيها 756 موافقة بأثر رجعي على منشآت غير مرخصة. وسجل المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء البدء في 591 عملاً إنشائياً جديداً و760 عملاً إنشائياً أُنجز في المنطقة جيم في الضفة الغربية في عام 2015.

132- وفي العام نفسه، دمرت الحكومة الإسرائيلية، كما أفادت التقارير، 531 مبنى مملوكاً لفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أسفر عن تشريد 688 شخصاً حسبما ورد، وفقاً للأرقام التي نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. وتفيد التقارير بأن 889 فلسطينياً آخر شردوا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 تموز/يوليه

2016 بسبب هدم السلطات الإسرائيلية 684 مبنى مملوكا لفلسطينيين، بما في ذلك 110 مبنى في القدس الشرقية. وبالتوازي مع عمليات الهدم، ورد أن السلطات الإسرائيلية طرحت خططا لنقل العديد من تجمعات البدو أو الرعاة الفلسطينية التي تتخذ من المنطقة جيم في الضفة الغربية موطنًا لها، بما في ذلك تلك الموجودة في وادي الأردن وفي المنطقة الواقعة شرقي حدود بلدية القدس مباشرةً، وهي ما تسمى المنطقة هاء-1.

133- إساءة المعاملة المزعومة: وردت ادعاءات تفيد بإساءة معاملة الفلسطينيين ممن يُلقَى القبض عليهم ويحتجزون ويحاكمون في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك، على سبيل المثال، ادعاءات سوء معاملة الأطفال الفلسطينيين على نحو منهجي ومؤسسي فيما يتعرضون له من إلقاء القبض عليهم واستجوابهم واحتجازهم بزعم ارتكاب جرائم أمنية في الضفة الغربية.

134- تصاعد العنف: منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر 2015، كان هناك تصعيد في التوتر والعنف في إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك ما يُزعم من قيام مهاجمين فلسطينيين بشن هجمات عنيفة ضد إسرائيليين وآخرين، مما أسفر عن أعمال قتل وإصابات خطيرة، إضافةً إلى عمليات قتل غير مشروع و/أو استخدام مفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين حسبما ورد. وفي إشارة إلى تصاعد العنف في المنطقة، أفادت ادعاءات أيضا وجود تحريض على العنف ضد الإسرائيليين من جانب مختلف الجماعات السياسية الفلسطينية والقادة السياسيين الفلسطينيين.

أنشطة مكتب المدعي العام

135- في السنة الماضية، نظر المكتب في التقارير ذات الصلة وغيرها من المعلومات المتاحة بشأن المسائل المتعلقة بممارسة المحكمة الاختصاص الإقليمي والشخصي في فلسطين.

136- وفي غضون ذلك، واصل المكتب أيضا جمع واستعراض المعلومات المتاحة من مجموعة من المصادر الموثوق بها بشأن الجرائم التي ارتكبتها كلا الطرفين في نزاع غزة لعام 2014، حسبما زُعم، علاوةً على بعض الجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ 13 حزيران/يونيه 2014. وتابع مكتب المدعي العام عن كُتب أيضا التطورات والأحداث ذات الصلة التي وقعت في المنطقة.

137- وحتى الآن، استعرض المكتب ما يربو على 320 تقريرا، إضافةً إلى الوثائق ذات الصلة والمواد الداعمة. ومن ضمن تلك التقارير، المعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات الواردة من الأفراد أو الجماعات، والدول، والمنظمات غير الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية. وقد شملت عملية الاستعراض تقييما مستقلا وشاملا لمدى موثوقية المصادر وصحة المعلومات الواردة بشأن الجرائم المزعومة. وفيما يتعلق بهذه العملية، اتخذ المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عددا من الخطوات لجمع مزيد من المعلومات عن المنهجية التي تستخدمها مصادر مختلفة وللتحقق من جدية المعلومات المتلقاة، بطرق منها التحقق من المعلومات عن طريق مصادر خارجية مثل الرجوع إلى مصادر موثوقة متعددة بغرض التثبت من المعلومات.

138- واستنادا إلى المعلومات التي جمعت من مصادر متعددة موثوق بها، أنشأ المكتب قاعدة بيانات شاملة تحوي على ما يفوق 3 000 من الحوادث المبلغ عنها والجرائم التي زُعم ارتكابها خلال نزاع غزة لعام 2014. وقد مكنته قاعدة البيانات، التي تُحدَّث كلما أُتيحت معلومات إضافية أو جديدة، من تحديد أخطر الحوادث المزعومة ومقارنتها، لإجراء تحليل أولي لأنماط الجرائم ودراسة السمات الخاصة للنزاع وللسلوك الذي ارتكبه مختلف أطرافه حسبما تفيد التقارير، ومنها على سبيل المثال، أكثر المواقع المتأثرة والأطر الزمنية وأنواع الأهداف، وطريقة التنفيذ المختلفة التي استخدمت، علاوةً على أرقام الإصابات، وغير ذلك من الأمور.

149- وبالنظر إلى عدد الادعاءات الواردة التي تشمل أيضا طائفة واسعة من أنواع السلوك والحوادث المزعومة، سعى المكتب إلى أن يكون انتقائيا في تحديد أولويات بعض الجرائم المزعومة في هذه المرحلة. ولا تزال الجرائم المزعومة تخضع للتحليل حتى الآن باستخدام التقييمات الوقائية والقانونية المعقدة، مثلما هو الحال فيما يتعلق بمسائل سلوك الأعمال العدائية، مما يستلزم إجراء تحليل دقيق في ضوء القانون الواجب التطبيق والمعلومات المتاحة.

140- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب العمل مع السلطات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل معالجة طائفة من المسائل ذات الصلة بالدراسة الأولية، علاوةً على التماس معلومات إضافية على وجه التحديد لمواصلة تقييم جدية المعلومات التي في حوزته وغير ذلك من المسائل ذات الصلة. وفي هذا الصدد، عقد المكتب اجتماعات عديدة مع مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك عدد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وكذلك المنظمات الدولية.

141- واجتمع المكتب أيضا مع مسؤولين كبار وممثلين للحكومة الفلسطينية في عدة مناسبات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2016 على سبيل المثال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت حكومة فلسطين أيضا في إرسال تقارير شهرية إلى المكتب تتضمن معلومات متعلقة بجرائم جار ارتكابها حسبما تفيد التقارير، علاوةً على تطورات أخرى ذات صلة بالدراسة الأولية.

142- وفي آذار/مارس 2016، أرسل المكتب بعثة إلى عمان بالأردن، حيث عقد جولة من الاجتماعات على مستوى العمل مع ممثلي الحكومة الفلسطينية ومنظمات غير حكومية فلسطينية بشأن مختلف المسائل المتصلة بالدراسة الأولية الجارية.

143- وفي الفترة من 5 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2016، قام المكتب بزيارة إلى كلٍّ من إسرائيل وفلسطين. ويسرت الزيارة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وأجريت بدعم لوجستي من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.¹⁷ وكان الغرض من الزيارة هو الاضطلاع بأنشطة توعية وتثقيف بهدف التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية وخصوصا أعمال المكتب، للتصدي لأي تصورات خاطئة بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وشرح عملية الدراسة الأولية. وخلال الزيارة، سافر المكتب إلى تل أبيب والقدس ورام الله، حيث عُقدت اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين على مستويات العمل. وإضافةً إلى ذلك،

¹⁷ - قدمت حكومة إسرائيل تيسيرات دون المساس باعترافها على أهلية فلسطين للانضمام إلى نظام روما الأساسي وممارسة المحكمة اختصاصها في الحالة في فلسطين.

تفاعل المكتب مع كلية الحقوق في الجامعة العبرية وشارك في مناسبة أكاديمية في جامعة بيت لحم وأجرت الصحافة الفلسطينية والإسرائيلية والدولية معه عدة مقابلات.

144- وكما جاء في تقارير علنية نُشرت في وقت سابق من هذا العام، تعرض موظفو بعض المنظمات التي جمعت معلومات مهمة ذات صلة بالدراسة الأولية التي يُجريها مكتب المدعي العام، مثل منظمة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان، لتهديدات وأعمال ترهيب وتدخل سافرة أخرى. ويتعامل المكتب مع هذه الحالة بجدية شديدة، وقد أجرى مشاورات مع المنظمات والأشخاص المتضررين، إضافة إلى الاتصال بالسلطات الهولندية، بوصفها الدولة المضيفة للمحكمة، من أجل ضمان اتخاذ خطوات وتدابير مناسبة لمعالجة الحالة.

الاستنتاج والخطوات المقبلة

145- يواصل المكتب انخراطه في التقييم الوقائي والقانوني الشامل للمعلومات المتاحة، وذلك بُغية الوقوف على ما إذا كان هناك أساس معقول للمُضي قُدما من عدمه. وفي هذا السياق، وفقا لسياسته بشأن الدراسات الأولية، سيقوم المكتب بالمعلومات المتوافرة بشأن الإجراءات الوطنية المحتملة ذات الصلة، حسب الضرورة والاقتضاء. وأي جرائم مزعومة تُرتكب في المستقبل في سياق الحالة نفسها يمكن أن تُدرج أيضا في التحليل الذي يُجريه المكتب.